

قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛ وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ٤ (مجلس الوزراء) فرع ٢ (مجلس الدولة) باب ١ (ما هيأت وأجر ومرتبات) اعتماد إضافي قدره ٦٠٠ ج (ستمائة جنيه) لإنشاء وظيفتين إحداهما بدرجة مستشار بربط قدره ١٣٠٠ جنيه والأخرى بدرجة نائب أول بمتوسط ١١١٠ جنيهات لأعمال فحص الإقرارات المنصوص عليها في القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور ميزانية القسم ٣ (مخصصات البرلمان) الناشئة عن إلغاء درجة مدير عام (أ) ودرجة أولى بمجلس النواب ودرجتين ثانية وثالثة بمجلس الشيوخ .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ؛

صدر بقصر عابدين في ١٨ رجب سنة ١٣٧٢ (٢ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

حلمي بهجت بلوى

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٣

بالإذن لوزارة الحربية والبحرية في الارتباط بشراء صواريخ لازمة للقوات الجوية

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛ وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزارة الحربية والبحرية بالارتباط بشراء الصواريخ اللازمة للقوات الجوية في حدود مبلغ ٦١٥,٠٠٠ ج (ستمائة وخمسة عشر ألف جنيه) .

مادة ٢ - على وزيرى الحربية والبحرية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ؛

صدر بقصر عابدين في ١٨ رجب سنة ١٣٧٢ (٢ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الحربية والبحرية

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

حلمي بهجت بلوى

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛ وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

حلمي بهجت بلوى